الخميس ١٤ آب ٢٠٠٨م □ ١٣ شعبان ١٤٢٩هـ □ السنة ٤٦ □ العدد ١٢٣٦٣

شرح برنامج الوزارة وخطة القطاع في مؤتمر صحفي

باسيل: ملتزمون خفض التعرفة وخصخصة الخليوي وفق القوانين

عقد وزير الإتصالات جبران باسيل أمس في مكتبه في الوزارة مؤتمراً صحافياً أوضح خلاله أولاً ما ورد في البيان الوزاري عن قطاع الإتصالات معلناً إلتزامه بما ورد فيه كذلك تحدث عن خطة العمل التي سيعتمدها في الوزارة.

وذلك بحضور المدير العام للإستثمار والصيانة في الوزارة المدير العام لهيئة أوجيرو د. عبد المنعم يوسف، المدير العام للبريد محمد زهير يوسف، رئيس الهيئة المنظمة للإتصالات كمال شحادة رئيس هيئة المالكين في قطاع الخليوي جيلبير نجار والعضويين في الهيئة كمال أبو فرحات وموسى الخوري وعضو مجلس إدارة أوجيرو الان باسيل ومديرين.

أما الهدف الثالث للمؤتمر الصحافي فهو الرد على سؤال موجه في احدى الجلسات النيابية من الوزير والنائب بهيج طبارة.

وبدأ الوزير باسيل الكلام عن أهمية القطاع في البيان الوزاري "هو محرك اساسي للإقتصاد الوطني" وتحدث عن عزمه الوصول الى المناطق البعيدة وأوضح ان عمله ينطلق من رؤية كاملة بعيدة المدى لقطاع الإتصالات تقوم على جملة أمور منها تحرير القطاع وخصخصة ما أمكن خصخصته من شركات تملكها الدولة أو القدر الأكبر من هذا القطاع بغية خلق جو من التنافس وتقديم خدمة أفضل باكلاف أقل الى المستهلك اللبناني.

استكمال تنفيذ قانون الإتصالات

وشدّد الوزير باسيل على استكمال تنفيذ قانون الإتصالات الذي يحمل الرقم ٤٣١ بوصفه المدماك الأول للإنطلاق بورشة العمل التي أشار اليها في بداية حديثه.

وشرح ان هذا الأمر يتطلب جملة تعينات في شركة اتصالات لبنان "ليبان تلكوم" أملاً ان تكون له القدرة على السير بها مع مجلس الوزراء.

وقال لا بد من ارسال الإشارة الإيجابية اللازمة الى الموظفين والعاملين في الوزارة وهيئة أوجيرو بأن هذا القانون كما هو ملحوظ فيه ليس على حسابهم وستكون حقوقهم محفوظة من خلال تطبيقه.

خصخصة الخليوي

في مسألة الخليوي أكد وزير الإتصالات الإلتزام بخصخصة قطاع الخليوي وغيره انما وفقاً للقوانين اللبنانية وحسب المعايير الدولية وشفافية عالية جداً لأن الهدف الأساسي هو المواطن اللبناني.

قال: "نحن نريد خصخصة في الإتجاه الصحيح بهدف ان يستفيد الإقتصاد الوطني واولاً المواطن اللبناني".

ورأى الوزير باسيل أنه لا يجوز ان تبقى الشبكتان الخليويتان على الحال التي هما عليها، وشدّد على ان تحسين الشبكتين القائمتين عملية ملحة جداً والهدف منها تقديم خدمة أفضل الى المواطن وخفض الأسعار وكذلك رفع القيمة المالية للشبكتين لأن أي تحسين سيضاعف كثيرا القيمة عند الخصخصة.

وتوقف الوزير باسيل عند موضوع انتهاء العقود مع الشركتين في تشرين الثاني حيث بدأ التفاوض معهما للحصول على خلاصات معينة في غضون الشهر الجاري لأن الوضع لا يحتمل. واعلن الوزير باسيل عن حرصه على اعطاء الشركتين حقوقهما في حال تمديد العقود وكذلك حرصه على أن تحقق الدولة الأمور التي تريد تحقيقها لمصلحة المواطن من دون عرقلة.

واشار الى أمر ملح آخر يتعلق بتعرفة الإتصالات الدولية المخفضة التي لم تلتزم بها احدى الشركتين منذ تشرين الثاني ٢٠٠٧ ولم تلتزم حتى الآن وطلب اعادة الحقوق الى مواطنين دفعوا اغلى من التعرفة الصادرة من مجلس الوزراء.

قال: لموضوع تمديد العقود مع الشركتين أهمية قصوى، والوصول الى حل معهما امر جيد وهو الطريق الأسهل، اما في حال لم نقدر على تمديد العقود فسنلجأ الى وسائل أخرى، والخيارات امامنا كثيرة، وباشرنا درسها بالتزامن مع عملية التفاوض مع الشركتين.

خدمات الخدمة العريضة

في مسألة خدمات الخدمة العريضة أعلن وزير الإتصالات عن حرصه على القيام مع الهيئة المنظمة للإتصالات "بما يسمح لها القانون وبما يفرض علينا القانون، بعملية تنسيق سريعة لتنظيم حيز الترددات المتوفر ونعيد اعطاء التراخيص بشكل دائم لا مؤقت كما هو حاصل راهنا مع الشركات العاملة والمتخوفة من عدم الثبات التشريعي.

الشبكة الثابتة وضبط المداخيل

في الشبكة الثابتة وضبط مداخيل الدولة والبريد، وهي الفقرة الرابعة في البيان الوزاري، الجميع يعرفون ان شبكة الهاتف الثابتة تقدم خدمة مقبولة جدا، انما لا شيء يمنع ان ندخل خدمات جديدة نوفرها الى المواطنين باكلاف مخفضة كي نسمح لغير المشتركين نتيجة الاكلاف المرتفعة ان يشتركوا. وثمة في الوزارة الامكانات اللازمة لذلك من دون ترتيب أي اكلاف اضافية على الخزينة. كما اننا في حاجة الى ضبط الكثير من مداخيل الدولة، وستتفاجأون ان نسبة الجباية هي عالية جدا، وثمة ترتيبات ممتازة جدا تؤخذ في حق من لا يدفع من المشتركين، ولا مانع من تفعيلها ايضا وتحسينها في حال كانت هناك اعتراضات معينة. لكن ثمة بعض المداخيل غير المضبوطة وهذا الامر موضوع معالجة، بدأنا درسه ويتطلب المزيد من المتابعة قبل اطلاع الرأي العام على الاجراءات الواجب اتخاذها في هذا الخصوص.

وهناك ايضا ملف التخابر الدولي غير الشرعي الذي سنفتحه بعيدا من أي اعتبار سياسي، لان هناك مداخيل مهربة عن خزينة الدولة ومستحقة لمصلحتها وتستفيد منها فئات محدودة جدا تحقق ثراء على حساب الشعب اللبناني والخزينة العامة. وهذا امر لا يمكن السكوت عنه تحت أي اعتبار سياسي. وباشرنا درس هذا الملف، وكانت الخطوة الاولى في هذا المجال ولو لم تكن سببا مباشر، فتح الاتصال المباشر مع الاراضي الفلسطينية. وهناك اجراءات اخرى سنباشر فيها في هذا المجال. كما ان ثمة مداخيل كثيرة مرتبطة بال SNG و الاتصال عبر الاقمار الاصطناعية وهي خدمات تستخدمها محطات التلفزة، يجب ان تضبط، لان هناك مداخيل مستحقة لمصلحة الدولة لا تجبى بالشكل اللازم. وادرك وجود عراقيل في هذا الامر لكن لدينا الجراة والقدرة على مواجهتها.

وهناك امر يتعلق بعمل الهيئة المنظمة للاتصالات، وهو عمليات التشويش التي تحصل على الشبكة الخليوية والناتجة من استخدام البعض اجهزة لتقوية الارسال او للتشويش بطريقة مخالفة. ادرك جيدا الظروف الامنية لدى البعض التي يمكن ان تؤخذ في الاعتبار عند استعمالهم معدات للتشويش، لكن هناك حالات اخرى لا يمكن فهمها، كمثل اقدام شخص على تركيب معدات لتقوية الارسال فيحرم المنطقة المحيطة به من خدمة جيدة. وهذا امر غير مسموح، وسنسهر على وقف هذا التشويش بالتعاون مع وزارات الداخلية والدفاع والعدل والهيئات المختصة.

صون سرية التخابر

اما الفقرة الخامسة في البيان الوزاري فترتبط بالسؤال الذي طرحه النائب طبارة في مجلس النواب، وهي تتعلق بالقانون ١٤٠ الصادر في العام ١٩٩٩ والذي ينص على صون سرية التخابر، وهو حق ممنوح لكل مواطن لبناني ان يستخدم الهاتف بعيدا من أي تنصت من دون وجود أي مبرر قضائي او امني لهذا التنصت. ويحدد هذا القانون اصول اعتراض أي مكالمة ويحصرها في بندين: اما نتيجة قرار قضائي او نتيجة قرار اداري. وهذا القرار الاداري لا يشمل الرؤساء والوزراء والنواب، بمعنى ان أي اعتراض لمكالمة يجريها هؤلاء لا يمكن ان تتم الا بقرار قضائي وليس بقرار اداري، لان القرار الاداري يتخذه وزير الداخلية او وزير الدفاع ويوافق عليه رئيس مجلس الوزراء ويرفع هذا القرار الى وزير الاتصالات الذي يحيله الى الهيئة المستقلة المناط بها مراقبة تطبيق القانون، والهيئة المستقلة حددت عملية تأليفها بموجب ٣ مراسيم تطبيقية صدرت في العام ٢٠٠٥، وهي شكلت وتضم ضابطين من الجيش وقوى الامن الداخلي وموظفا من الفئة الثانية في وزارة الاتصالات. يا للاسف، لم يبدأ العمل بعد بهذا القانون من دون معرفة الاسباب.

وجوابا على النائب طبارة الذي سال عن عدد القرارات الادارية والقضائية التي احيلت الى الوزارة، لم يحل الى الوزارة أي قرار او طلب او مراجعة منذ اقرار هذه المراسيم التطبيقية.

حوار

ورداً على سؤال عن تراجع الوزير باسيل عن خفض كلفة الخليوي قال: "انا ملتزم السعي الى خفض التعرفة لأن هذا الموضوع جزء من سياستي وعلى اللبناني ان يدرك ان السعر مركب في الأساس من جزء تجاري وجزء ضريبي الذي هو الجزء الأكبر.

بمعنى انه تم وضع ضريبة خليوية على الشعب اللبناني بدلاً ان تكون ضريبة على أي سلعة أخرى. لذلك من البديهي ان نسعى الى خفض الكلفة ونحن حرصاء على الا يتم بشكل عشوائي.

ورداً على سؤال عن تحسين الخدمة في اداء شبكة الخليوي اجاب ان الأمر يحتاج الى دراسات ووقت لشراء المعدات ولتركيبها علماً ان التمويل مؤمن من الواردات.

سئل: البيان الوزاري قال ان خفض الاسعار سيكون بعد تحرير القطاع وخصخصته. هل انتم ملتزمون خفض الاسعار قبل الخصخصة او بعدها؟

أجاب: "سؤالك ليس دقيقا، لان الفقرة الثانية في البيان تتحدث عن "السير في عملية الخصخصة (...) وكذلك العمل على بذل كل الجهود لتحسين التغطية ونوعية الخدمة للمشتركين وتوسيع قاعدتهم وخفض الاعباء عليهم"، وعبارة "كذلك" تعني بالتزامن أي اليوم وليس في وقت آخر. وعند خصخصة القطاع، ستقوم الشركات التي ستربح المزايدة بتحسين الخدمة والاداء. انما أؤكد انه في حال تمت الخصخصة غدا او لم تتم، ومن الآن حتى تحصل الخصخصة واستلام الشركات التي اشترت القطاع، في كل هذه المرحلة الفاصلة، سنستغل كوزارة هذا الوقت لتحسين الخدمة.

سئل: هل ستخفضون السعر قبل الخصخصة؟

أجاب: "طبعا، وسنعلن هذا الامر. واشرت الى التزام واضح في هذا الشأن، ويحتاج الى الوقت الكافي لدرسه بشكل كامل. وسيتم في الوقت اللازم، وانا ملتزم انجازه في عهد هذه الحكومة.

سئل: هل تعتقد انك ستواجه مشكلة في قرار خفض الكلفة؟

أجاب: "لا اعتقد، وعند مقاربة هذا الامر بشكل علمي وموضوعي ولمصلحة جميع اللبنانيين، لا ارى لماذا سيعارض احد هذا الموضوع. وانصح الا يتذرع احد بمردود الخزينة حتى يمنع على اللبنانيين حقهم بخدمة احسن وبسعر أفضل".

سئل: متى سيشعر المواطن بتحسن في الخدمة؟

أجاب: "املك جوابا بالارقام، لكن افضل الا افصح عنه الآن. لكن الوقت ليس بعيداً".

سئل" من هي الجهات التي تتنصت؟

أجاب: "لست جهة قضائية او امنية. انا طرحت الموضوع كما هو واجبت على سؤال من نائب، وكانت الاجابة واضحة، واعتقد ان الجهات المعنية ستتحقق من ذلك. انما من مسؤولية الحكومة مجتمعة ان تسهر على تطبيق القانون ١٤٠. والهيئة المستقلة موجودة ويتطلب الامر بعض الاموال. لكن ينبغي على الحكومة اخذ القرار السياسي لكي تعمل الهيئة كما هو مفترض".

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"